

التقسيمات الإدارية الحكومية في الأردن

تضم المملكة الأردنية الهاشمية عدداً من التقسيمات الإدارية (المحافظات، والألوية والأقضية).



وتعدّ جرش إحدى محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وبموجب التقسيمات الإدارية في النظام رقم (٣١)، لسنة (١٩٩٥ م) وجاء فيه^(١) (تقسّم الأردن إدارياً إلى اثنتي عشرة وحدة إدارية كبرى تسمى محافظة. وقد ارتبطت تشكيلات الحكام الإداريين وصلاحياتهم بطبيعة التقسيمات الإدارية ففي المواد القانونية التي أصدرتها الحكومة الأولى بتاريخ (٢٥ / ٤ / ١٩٢١ م) حيث تناولت توسيع صلاحيات المتصرفين وقائمي المقام وأشارت إلى تقسيم شرقي الأردن إلى ثلاث مقاطعات وكل مقاطعة تتألف من:

(١) أبو عليان، التقسيمات الإدارية، ص ١١٨-١١٩.

قائم مقاميات ومديريات حسب اللزوم وُسُمي حاكم المقاطعة متصرفاً وحاكم القضاء قائم مقام^(١).

بلدة قفقفا

وقد أعطي المتصرف صلاحيات منها: حفظ الأمن داخل المقاطعة التابعة له، وكف يد ضباط الدرك عن العمل وإجراء التحقيق بحقهم، وقطع معاشهم في الجرائم المنبثقة من وظائفهم الملكية ومحاكمتهم وفقاً لقانون محاكمة المأمورين، وإخبار مرجعهم بذلك^(٢). وكان مرجع متصرفي المقاطعات المشاور الملكي ويجوز أن يخابروا المشاورين الآخرين في الأمور المتعلقة بهم كما يحق لحكام المقاطعات أن يجرؤا التحقيق بحق جميع مأموري المقاطعة ملكيين وعدليين وماليين وشرعيين عند وقوع الشكاية أو إذا اقتضى الأمر لذلك^(٣).



(١) المرجع نفسه، ص ١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ١٢٠.

(٣) المرجع نفسه، ١٢٠.

القائم مقام:

عينت الدولة العثمانية في كل قضاء إداري قائم مقام للنظر في الأمور الإدارية والمالية والضابطة مرجعه في الدرجة الأولى متصرف اللواء وكان مأموراً بتنفيذ جميع أوامر الدولة والتنبيهات التي ترد من طرف الولاية واللواء ويأمر بإجراء أحكام القضاء الداخلية التي تكون داخل حدود مأذونية المعينة^(١).

أما المختار فقد استمر حالهم على ما هو عليه في عهد الإمارة حيث عدّ المختار أصغر موظف إداري في اللواء^(٢).

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٦٩-١٧٠.